تونس يوم الثلاثاء ٣٠ جمادى الثانية ١٣٤٠ — ثمن العدد ٢٠ صانتيما — الموافق ٢٨ فيفري سنة ١٩٢٢ — العدد ٢٣ السنة الاولى

البرهان

جريدة حرة سياسية اقتصادية ادبية اسبوعية

الاشتراك

عن سنة ٢٠ فرنكا

عن نصف سنة ١٢ فرانكا

لا ترسل الجريدة الا لمن يدفع معلوم الاشتراك معجلا

"EL-BOURHAN"

Journal hebdomadaire, indépendant, politique, économique et littéraire

المكاتبات

يجب ان تعنون باسم ادارة جريدة « البرهان » بشارع باب الجزيرة عدد ١١ بتونس

العنوان التلغرافي : البرهان ـ بتونس

المدير السياسي : حسن قلاتي — Mardi 28 Février 1922 — Première Année. — Numéro 23 — Directeur politique: Hassan GUELLATY.

التعليم عند الاهالي

تحت هذا العنوان وفي العمود المعد للرسائل الحرة نشرت جريدة الديبش تونيزيان بعددها الصادر في ٥ فيفري فصلا مفيدا حررة مسيو اوميسا النائب بالجمعية الشورية بين لنا فيه ما يجول في خاطره من الافكار المتعلقة بالسياسة الاهلية وشرح لنا رايه فيما يخص هاته المسالة الهامة الا وهي مسالة التعليم الذي ينبغي اعطاؤه للتونسيين. اما هاته الافكار والاراء فانها لرجل عاش طويلا بالمستعمرات وهي تمثل نزعة فكرية مقصورة على النظريات الانتفاعية ومتغذية بحب التفوق والنفوذ الفرنسي ويظهر ان هاته النزعة لا توافق الفكرة التي تتراءى لنا خلال صفحات تاريخ فرنسا المجيدة الادبية والاخلاقية والفلسفية ان لم تكن مضادة لها تماما ـ تلك الفكرة التي تجلت في اقصى معناها في عهد حقوق الرجل والوطني الخالدة ـ وبما ان فكرة مسيو اوميسا الاستعمارية المتكونة من الخرافات والتحامل والانانية انسلخت عن تعاليم وطنه الموروثة فان ما ابداه مندوب باجه المحترم كان مغايرا لما امتاز به الادب الفرنسي من الايضاح وحسن المنطق الامر الذي اداه الى الوقوع في الجور والتناقض

وبعد ان لاحظ الكاتب ان الذين لقبهم بتهكم بالخياليين ـ وما هم في نظرنا الا مواطنون منصفون ومتبصرون ـ يحبذون في اقامة نظام مبني على المساواة بين الفرنسيين والتونسيين نبذ مسيو اوميسا هذا الطلب الشرعي لان الطرفين اللذين اتفقا في هاته البلاد على الاشتراك في تاييد مدنية واحدة لم يكونا متساويين من حيث استعدادهما على القيام بهاته الوظيفة التمدينية اذ لا نزاع « في ان حالة الشعب التونسي من حيث مساواته العلمية على الاطلاق ومن حيث فنونه وصناعته واخلاقه هي احط من حالة فرنسا اذن فانه من العدل ان تكون سياسة التشريك نسبية لمدنيتهما » وبما ان « هاته المدنية لازالت في طور التكوين فينبغي ان يكون تشريك التونسيين محدودا »

تلك هي نفس العبارات التي خطها يراع مسيو اوميسا الذي تفضل زيادة على ذلك باسداء النصيحة الينا بان نتقي عذوبة العبارات الرنانة المقتبسة من اقاويل السفسطائيين والتي طالما خيبت آمال من انخدع الى زخارفها الباطلة ـ

لاشك ان الذي ينظر لتلك المقدمات يتوهم ان مسيو اوميسا سياخذ في التحريض على ترقية وتوسيع نطاق التعليم الذي هو العامل الوحيد في التساوي الادبي الذي يجعلنا والفرنسويين متساويين في الحقوق ـ ولكن هيهات ان يكون ذلك فكره فان حامينا اللطيف الذي هو من كبار انصار التفوق الشخصي الفرنسي ـ اعني سياسة الاستعباد ـ لا يرضى عن طيب خاطر بزوال نظام التفاوت الذي لا يرغب الا في ادامته لذلك نراه ينبذ الوسيلة الوحيدة التي يرجى معها تقرب التونسي من الفرنسي ويصرخ صرخة الاستغاثة تجاه تكاثر عدد التلامذة المسلمين الذين كان عددهم في عام ١٨٨١ لا يتجاوز العشرات وصاروا الان يعدون باكثر من ١٣٠٠٠ يتلقون ويا لها من مشاهدة مؤلمة ـ غين البزور الادبية التي تزرع في افكار ابناء الفرنسيين!

ثم استند الكاتب الى غلطات خطيرة موجبة للحيرة بدون ان يشرها مشيرا على حكامنا بان « يتداركوها وياخذوا في التفتيش عن برنامج جديد لتعليم محمييننا تعليما خاصا بهم وذلك باستعمال وسائل ملائمة لاخلاقهم واستعداداتهم الفكرية »

من هذا يتضح لنا ان التعليم المشار اليه الملائم لتصوراتنا الوراثية تعليما بسيطا ومشتركا وناقصا يناولونه لنا بالميزان والتعليم الذي تفضل به على ابنائنا كرم مسيو اوميسا

ونحن يسرنا ان نشاهد التونسيين يحتجون باجماع على هاته القواعد التي ترمي الى ابقائهم في حالة ادبية منحطة انحطاطا دائما وينبغي ان نقاوم هاته الافكار التي ربما اقتدت بها الادارة وجعلتها من المعتقدات الواجب احترامها اذا نحن اهملنا حجة العقل ودروس التاريخ ـ ولكن بالرغم عن احتقار مسيو اوميسا لمبادي حقوق الرجل الوطني ودروس الثورة الفرنسية فاننا نرى انه من الواجب الرجوع الى اراء رجال ١٧٨٩ لان مبادي الحرية والعدالة والمساواة مرتبطة باحتياجات قارة وعامة ليس من الهين ولا من الحكمة ان تعاكس ظهريا ـ ومن الحقوق الطبيعية التي لم يبق جدال في وجوب منحها للشعب حق العدالة والتعليم اذ من اقدس الواجبات الاولية المفروضة على كل حكومة مهما كانت اعطاء تلك الضروريات الاكيدة التي تحتم مراعاتها كامر قاهر لامرد له . واليوم فقد تاكد الامر اكثر من ذي قبل واصبح من مصلحة كل حكومة منتبهة لواجباتها ومحافظة لمستقبلها ان تقاوم الجهل السائد على الامم المحجورة لها لما في ذلك من صيانة راحتها ـ اذ لم يعد خفيا ان العالم الاسلامي قد استيقظ في كافة الانحاء وان نهضته للعلم والعرفان التي اخذت تحرك اعضاءه وتدفعه الى الخروج من الفناء الادبي الذي سقط فيه بعد قرون شعشعت فيها مدنيته ورقيه هو الذي نشاهده اليوم في كافة البلدان سواء بتركيا او مصر او فارس او الهند او بلاد الملايو وحتى في سلطنة الصين وقد شملت هاته النهضة نحو الرقي العصري افريقيا الشمالية ايضا حيث شاهدنا تهافت الناس على بلوغ هذا المرمى في كافة مظاهره ـ فمن فائدة فرانسا السياسية اذن ان تساعد هذه الحركة وتضيء لها السبيل بنور مثالها الوضاح

ومن الغلط الادعاء بان التعليم الحديث الذي يعطى الان للجزائريين والتونسيين بغاية التقتير (« ٩٣٠٠٠ من ابناء التونسيين يعيشون الان محرومين من كل تعليم لفقد المدارس الكافية لذلك) تقضي عليهم بالتذبذب والانسلاخ عن طبقاتهم والتشيع الى الافكار المتطرفة حتى صاروا ينفرون من كل عمل يدوي . . .

كما انه من الغلط ايضا الجزم بان التعليم الفرنسي لم يخرق الا عقول ابناء البلاد ولم يؤثر على اخلاقهم وطباعهم ذلك لان الاخلاق تابعة للعقل وانه كلما ازداد هذا الاخير نورا وعرفانا الا وضعفت الفروق بين المدارك واقتربت القلوب من بعضها وساد التآخي بين الافراد ـ ولا عجب في هاته الملاحظة التي تضمنها تقرير اللجنة المنتخبة من طرف مجلس النواب للبحث عن حوادث بطنه حيث قراناه « ان الذي ساعد هاته الحركة الثورية وحمل الاهالي على القيام بها هو الجهل » اذ بالرغم عن تقلبات الاحوال لم يوجد مستنير ولا فرد من الشبان التونسيين ممن تغذوا بنفس المبادي التي انغرست في ادمغة اقرانهم الفرنسيين ولا ممن لم يتعدوا التعليم الابتدائي انقاد الى التحريضات الواردة من الخارج او تزلزلت اقدامه مثلما وقع لبعض اخواننا الجهلاء الذين آل بهم جهلهم للقيام بحركات ضد امن الحكومة حملهم عليها الجنون والياس والقنوط ، ومعرفتنا لمضار الجهل وفوائد العرفان هي التي حملتنا على مطالبة ذوي الحل والعقد بشدة لا تعرف القهر بزيادة بذل المجهودات التي صرفوها لنشر التعليم وذلك بجعله اجباريا وبتكثير المدارس التي يعطى فيها التعليم الابتدائي بكرم وسخاء لكافة الشبان التونسيين باحدى اللغتين او بهما معا ـ واذا اراد التلميذ الاهلي بعد اقتناء هذا التعليم الابتدائي طرق ابواب المدارس الصناعية او الزراعية او التجارية او الثانوية حسب اذواقه وقابليته فله ذلك ولكنه من الضروري ان يكون التعليم الابتدائي هو قاعدة كل تعليم يتناوله الجميع على السواء لانه هو الذي يثقف العقول الجاهلة وينير القرائح المظلمة ويوقظ الضمائر المخدرة

ولكن بربكم دعونا من هذا التعليم الخاص او المنحط الذي لا يتولد عنه الا تاييد نظام التفاوت العزيز على مسيو اوميسا فان التونسيين الذين ادركوا خيبة هذا التعليم الخاص الذي استنبطه حزب المعمرين في البلاد المجاورة الاهالي الجزائريين دون سواهم لا يرضون بتطبيق قواعده المقيمة ببلادهم فان جان ميلان قال بغاية الاصابة في كتابه « الجزائر والحرب » الذي يمكن ان مسيو اوميسا قد قراه « ان كل فتح فرنسي هو قبل كل شيء فتح ادبي ولذلك فان مامورية وطننا العظيمة هي في العالم وبالخصوص في البلاد التي يرفرف عليها علمها مامورية تحرير في الافكار وترقية في العقول »

وربما اجابني مسيو اوميسا بان هاته الجملة هي جملة رنانة وفارغة ومخيبة للامال . اما انا فاني اراها منشطة ومشجعة للغاية لانها ... فرنسية

حسن قلاتي

قل جاء الحق وزهق الباطل

يتذكر القراء تلك الحملة العدوانية التي نشرها علينا اولوا الاغراض الخسيسة واصحاب الفخفخة الكاذبة عندما سنحت لنا فكرة تعديل المطالب الدستورية لما رأيناه وتحققناه من تصامم المسامع عن مطلب التشريع ومسؤولية الحكومة

ورغما عن التصريح مرارا باننا لا نعارض تينك المطلبين من جهة احقيتهما ومشروعيتهما بل نعتقد بانهما الاساس المتين والكفيل القوي الذي يضمن لنا التمتع بحقوقنا السياسية ولكن مراعاة لمقتضى الحال والظروف الوقتية نقنع بقصر النظر على الميزانية وتخصيص المسؤلية بروساء الادارات عن تنفيذ مقررات المجلس النيابي وذلك خير لنا من استئناف الطلب مع تكرر الرفض الى ما لا يتناهى وتمكين المعارضين من سلاح يدفعوننا به عن ادراك كل حق وكل اصلاح

وقد ابرزنا العدد الاول من جريدة البرهان مدبجا بهذا برنامج التعديل فقامت قيامة الدستوريين استغفر الله بل قيامة زعماء الدستوريين واندفعت صحف الاستيجار او الاتجار تنسبنا الى الخيانة والى المروق من الجامعة القومية وانطلقت السنتهم بالبذاءة وسخائف الشتائم والسباب وبدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم اكبر ولو كان ذلك تحمسا للوطنية وغيرة عن الحقوق الشعبية لقلنا تنطع يقبل العذر ولكن وأيم الحق لا سبب لتلك الحملة الا تخوفهم الشديد من تيقظ الافكار وازالة تلك الاوهام التي ملئوا بها ادمغة العامة والبسطاء حرصا وراء بقائها تحت نفوذ تاثيراتهم الخيالية ليتمكن هولاء الزعماء والصحافيون من ابتزاز ما بقي بايديهم من الثروة باسم الدستور وعلى سر التشريع ومسئولية الحكومة

اما نحن فقد قابلنا تلك الوقاحة الشنيعة بغاية الاحتقار ولم يكن ذلك بمثن عزيمتنا عن خدمة المصلحة العامة ودابنا عن العمل وتذليل تلك الصعوبات التي وضعها المغرضون عثرة في سبيلنا وفعلا قد تقشعت سحب الاوهام وتبلج صبح الحقيقة عن اصابتنا المرمى وسلوكنا طريقة الاصلاح والسداد

فقد نشرت الجريدة الرسمية الفرنسوية تحت عنوان (القرض التونسي) ما ملخصه ان جماعة من اعضاء مجلس الامة وهم السادة الآتية اسماؤهم

تاتانجير فيوري موريس باريس
بان لفي دقيز بول دنساناك
انتير يو موريس ريشيلد . رنارد
موني ادوار سوليبي قونوبلو
شارل برنار البرنس دواشيم مورات
جان فابري جوزاف بارتلمي. هنري اوريول
الكولونيل جيرو. هنري بوجير. نوفل مير
الكولونيل بيكو. بيازيت. شارل بير ترانز
بول اسكوديي

قدموا عريضة الى مجلس الامة تتعلق بالقرض التونسي خلاصتها ان الاقتراع الذي وقع في ١٣ جويلية من عام ١٩٢٠ المرخص للحكومة التونسية في اقتراع ٢٥٥ مليونا وانه الى الآن لم يتم ذلك الاقتراض بالنظر الى العراقيل الاقتصادية والمالية التي توجد بالبلاد التونسية ورجاؤنا ان يتم ذلك القرض قريبا والذي يظهر لنا انه لفائدة نجاح هذا القرض نفسه ومما لا محيد عنه ان يكون مبنيا على قواعد حسنة جدا سواء من جهته المادية او الادبية اذ ان عدة مقررات فنية اثبتت ان كثيرا من المصاريف المتوقعة لم تثبت لزوميتها لزوما كافيا ومن جهة اخرى فان جانبا من المال المقترض في عام ١٩١٢ يبلغ عدة ملايين لم يقع صرفها الآن فكيف والحالة هاته يمكن ان لا نطالب رعاية الى سمعة فرنسا الحسنة ان تعطي كل الضمانات الى دافعي الجباية من التونسيين حتى تكون المغارم التي تطلب منهم متعينا صرفها في ضروريات اكيدة

وفعلا فان الامة الحامية لا يمكن ان ترفض للبلاد التونسية تعيين حقوقها بصك دستوري وهل يحتاج الى شروح طويلة لاثبات ان تونس اهل لذلك فان الامة التونسية بما سلكته من الاستقامة والتضحيات العظيمة التي قامت بها اثناء الحرب فقد ساعدت على انتصار الحق والعدل واستحقت ممنونية الشعب الفرنساوي

ولنتذكر ايضا ان الخطر الاجنبي عظيم في هاته الساعة ولا سيما بتونس بالنظر الى اقلية عدد الجالية الفرنساوية وان احسن ما تفعله فرنسا للمحافظة على مركزها ان تعتمد على العنصر الاهلي التونسي الذي لا نزاع في صدقه واخلاصه

وضف على ذلك ان المراقبة الدقيقة هي الضمان الوحيد لتحسين الادارة المالية ولذلك فالمرغوب من مجلس الامة المصادقة على المطلب الآتي

استدعاء الحكومة الفرنساوية لاتخاذ الوسائل اللازمة لايقاف اتمام القرض التونسي الى ان تتفق مع فخامة باي تونس الملك المتسلطن على هذا البلاد على منح الشعب التونسي صكا دستوريا مبنيا على فصل السلط وايجاد مجلس تفاوضي مسمى بالانتخاب العام له اتساع نظر في الميزانية وتكون الحكومة المحلية (التونسية) مسؤولة لديه عن تصرفاتهم المالية بدون ان تتجاوز هاته المسؤولية حدود المسائل المحلية البحتة انتهى

والمتامل في هذا المطلب الممضى من اربعة وعشرين عضوا من اعيان النواب الفرنساويين المشهورين بالاعتدال وعدم التطرف وحسن السمعة والاعتبار يراه انه هو عين المطالب البرهانية التي انبنى عليها حزبنا المعتدل وبذلك يظهر عيانا صدق دعوانا اننا اذا اصررنا على طلب حق التشريع ومسؤولية الحكومة تصامت الآذان عنا وخسرنا كل نصير يعاضدنا على مطالبنا وبخلاف ذلك اذا عدلنا برنامجنا وتنازلنا قليلا فاننا نجد من بين القوم ظهيرا لنا ونصيرا وتحظى رغائبنا بالقبول ونكون قد خدمنا المصلحة خدمة نسير بها خطوات الى الامام والذي يصعب ادراكه اليوم ربما يسهل علينا غدا والحكيم من تحين الفرص وراعى مقتضيات الاحوال والى الله المرجع والمآل

المجلس الشوري
والانتخابات

مالي لديك كاني قد زرعت بجمعي
في عام جدب فوجه الارض قوان
اما لزرعي ابان فانظره
حتى يربع كما للزرع ابان

لما سؤل جناب المقيم رايه في المجلس الشوري وما يراد في تغيير نظامه حسبما يطلب ذلك الشعب التونسي منذ سنين اجاب بانه كثيرا ما يانف الانتقاد المر على نظامه حتى انه سمع من يشير بوجوب هدم هذه « البراكة » وابدالها بشيء جديد . غير انه لما دخلها وطاف بانحائها وجدها بناية ضخمة مرونقة لا على الحالة التي وصفوها له وبعد تامله منها مليا لم ير الا فتح منافذها ليتخللها جانب من النور والهواء وبادر جنابه باجراء هذا الاصلاح بالترخيص لاصحاب الصحف « اليومية » الحضور في الاجتماعات العامة

واما مسالة تعويض الاعضاء التونسيين غيرهم بالانتخاب الحر الامر الذي يترقب الشعب التونسي انجازه بفراغ من الصبر فقد وعد جنابه ان في شهر مارس المقبل سيجمع المجلس الشوري ويستشيره في هذا الموضوع . سيستشير القسمين الفرنساوي والاهلي ما يرون لا في اصل الانتخاب الذي يظهر انه تقرر بل في اساليب وقوعه

نعهد ان الاعضاء التونسيين المعينين من طرف الحكومة باشر غالبهم النيابة او التقديم عنا ما يقرب من خمسة عشر عاما وفي خلال هذه المدة الطويلة تمكنا نحن الاولى عليهم من الوقوف على مقدرتهم فردا فردا وابدالهم وقيمة كل واحد منهم ونظن ان المراكز التي نالوها اصبحت في نظرهم معتبرة بحيث لا تسمح نفوسهم بالتنازل عنها واول شيء يفكرون فيه البقاء على مناصبهم فالحكومة التي عينتهم سنقول لهم : « قد تنازلت عن الحق الذي كنت اخذته لتعيينكم للشعب عند ما اسندت اليكم التقديم عليه والآن ظهر لي ان ارشده لينتخب لنفسه من يراه صالحا لامره وعليه فان تقديمكم قد انتهى ومن له منكم رغبة في الوكالة عنه فليس له الا ترشيح نفسه » وهذا امر معروف اذ كل من هو متمتع بامتياز يحافظ عليه ولا يتنازل عنه من تلقاء نفسه وكلما طلب منه ذلك الا واقام الحجج والبراهين على وجوب بقائه ولا غرابة ان يدعي بعضهم ان الشعب لم يتاهل للانتخاب الحر وانه لا يدرك مصلحته ولا يعرف من هو لائق للقيام بالمناضلة على حقوقه ولذلك لزم المحافظة على حقوقه من طرف الادارة الى آخر ذلك من التلفيقات التي سمعنا من امثالها كثيرا والتي لا تصدر الا من المغرضين

واما اغلبية نواب العنصر الفرنساوي فبمجرد ما يسمعون بما كون زملاؤهم الاهليون من الحجج الواهية يبادرون بالانضمام اليهم وتاييدهم وهو امر معقول ايضا حيث ان مصلحة هؤلاء النواب المعينين بالانتخاب الحر تقضي عليهم بان يسلكوا هذا المسلك ويقفوا هذا الموقف لانهم تعودوا من النواب الاهليين المعينين من طرف الحكومة اللين والتسامح في المجادلات وفي بعض الاحيان التنازل في المسائل الهامة ويظنون ان هؤلاء ان عينوا بالانتخاب الحر فانهم كان مركزهم متينا وبفضل هذه المكانة يناضلون على حقوق منوبيهم غاية الصدق والاخلاص والا يعوضون بغيرهم عند تجديد الانتخاب وهو امر لا يروق لنواب الاستعمار ولا يرضون بابدال العيش الهني الذي هم فيه الآن بغيره

وهناك شيء آخر وهو ان نواب الاستعمار قد حازوا حقوقا متسعة اخذوها شيئا فشيئا وبعد نيلها تعذر على الحكومة انتزاعها منهم وكيف يمكن انتزاع امتياز من ايدي الاستعمار هاذا ونواب التونسيين المعينون من طرف الحكومة لم يسن لهم من يوم ولا ينتظر ان ينالوا ادنى امتياز وبقوا على الحالة التي كانوا عليها في بادي امرهم ولو ان والحق يقال اغلبهم اول درجة في المعلومات والتحنك من زملائهم الفرنسيين والفضل في ذلك للانتخاب الحر المظهر لمزايا الرجال. ويدرك هؤلاء ان نواب الاهالي ان عينوا بالانتخاب الحر يوجهوا همتهم لمحو هذه الامتيازات لانهم يرون انهم اذا لم يحرزوا عليها تكون اعمالهم ناقصة ولا يمكنهم القيام بماموريتهم فيطلبون التساوي التام مع زملائهم خصوصا وان الفكر العام متظافر على نيل هذا الحق وهو اعظم شرط يضعه عند الانتخاب على من يرشح نفسه ومن هنا يتبين ان نواب الاستعمار لا يروق لهم احراز الشعب التونسي على الانتخاب الحر وبما ان لهم الاغلبية فالمظنون ان مقاومته تكون شديدة . بقي جماعة من المنصفين من نواب القسم التجاري وقسم الفلاحة نعلم احساساتهم نحونا واخلاصهم لنا ولكن من سوء الحظ لم تكن لهم الاغلبية كما ان هناك افرادا من القسم الاهلي يحبون في الانتخاب وصرحوا كم من مرة بوجوبه وهم ايضا قلائل لا تاثير لهم

نحن لا نرى مانعا من كون جناب المقيم يستشير المجلس الشوري او غيره في شان الانتخاب ولكن نرى من الواجب تنبيه جنابه لما عسى ان يلاقيه من اعضاء هذا المجلس من المقاومة ولو انها لا تمس بجوهر حقوقنا وذلك لان القسم الفرنساوي نائب عن العنصر الفرنساوي والقسم التونسي اعضاؤه معينون من طرف الحكومة وكنا اعترضنا في تعيينهم بهذه الطريقة ولا زلنا نصرح بانهم ليسوا بنواب عنا بل انهم مستشارون للحكومة فقط

ومهما يكن الامر فان رجاءنا وطيد من كون الحكومة تلبي مطلبنا وتعتبر حقوقنا فوق اغراض الاشخاص ومطامعهم وتضع للانتخاب المقبل قواعد واصولا لاحترام حرية المنتخبين حتى توصل الشعب الى انتخاب الذين اظهروا له الاخلاص واعربوا على تحنكهم ودقة نظرهم واقاموا الدليل الواضح على انهم ليسوا من اهل المطامع السافلة والاغراض الذميمة وعلى الله الاتكال واليه ترجع كل الآمال

محمد نعمان

غلطات صحفية
(٢)
ضعف البيان

ان اكبر سلاح نستعمله لحد الان في الدفاع ضد خصومنا هو القدح والتنديد مع غرمائنا السياسيين وحدة التعبير مع الحكومة وليست واحدة من هاتين الطريقتين مفيدة او محبذة لدى العقل الصحيح والالتجاء الى احداهما دليل الغضب المنافي للرشد العقلي او العجز عن الاقناع بواسطة الدليل الذي لا ينكره الا احمق تسقط مكانته بكل الاساليب

خذ مثلا انتقادنا الادارة البلدية في ضعف اعتنائها بتنوير القسم التونسي من العاصمة فاننا « مع تواردنا على هذا الموضوع » لا نزيد على « ان المجلس البلدي لا اعتناء له بمصلحة الاهالي وان اهتمامه بالحي الاروبي فوق اهتمامه بالاحياء الاخرى بكثير وان قلة المصابيح بالطرقات والسكك الاهلية مما يساعد الجناة على اعمال اللصوصية وان ذلك المجلس ما كان ينبغي له هذا الميز المجحف وهو الذي يتكون معظم دخله من جيوبنا » ونحو ذلك مما نجده مفرقا بالمقالات الطويلة وهو خال من كل ما يستفز المجلس او يستلفت نظر الحكومة اليه

ولو سلكنا في هذا الموضوع طريقة الاحصاء مثلا فبينا مساحة كل من القسمين الاهلي والاروبي او عدد دورهما او سكانهما ثم قابلنا هذه الاعداد بما خصص لكل قسم من المصابيح وزدنا على ذلك ببيان ما يصل الخزينة البلدية من المعاليم الموظفة على المنازل وتوابعها من الاهالي والاروبيين كل على حدة لجعلنا الادارة البلدية في احرج موقف امام الراي العام حيث ينجلي حتى للبسطاء باوضح صورة ذلك الميز الفادح فلا تقدر الادارة اذ ذاك على عدم تلافيه ولا الحكومة تتوانى في تنبيهها اليه

انا نعلم ان مثل هذا الاحتجاج يستدعي الحصول على ارشادات وانه ليس بادارات بلادنا لسوء الحظ اقلام ارشادات كما في البلاد الاخرى . لكننا نشهد

مع ذلك ان هذه الادارات تبخل باعطاء ارشادات من ذلك القبيل لو طلبها احد الصحفيين. على ان في الجرائد والنشريات والمجلات الفرنسوية كمجلة ادارة الفلاحة ما يفيدنا كثيرا من ذلك الوجه لو عنينا بترجمته و نشره

ومن ههنا لا تكاد تجد واحدا منا يشخص الخلل الذي يكتنف التعليم والصادقية والعدلية والمستشفى و غيرها مما قرأنا فيه المقالات الطويلة

وقد اصاب هذا الضعف كثيرا من محاريرنا في المسألة التونسية فكنا نندفع بعد بيان بسيط الى تعداد تلك المطالب على صورتها المعروفة دون ان نهدم ما جد من العقبات في طريقها بالحجة العقلية او العلمية او القانونية كان مجرد تلاوتها كاف في الاقناع بها وتاييدها

وذلك الضعف البياني هو ما دعا بحق الى الاعتراض على الاعضاء الشوريين في دحضهم اقترحات الحكومة بمجرد الرفض الذي يشبه التعصب الممقوت . والتنبيه الى انهم لو استعملوا قوة البيان لجنحوا بالحكومة عن مقترحاتها الى ما ارتأوه وكانوا كانهم اعضاء مقررين لا شوريين

لسنا نصدر صحفا يومية تقتضي منا مجهودات متوالية ربما تعذر علينا معها البحث والتنقيب في وقت لم تبذل لنا الامة فيه كامل اعانتها لنستخدم المحررين والمكاتبين فنقدم ذلك اعتذارا عن تأخرنا في ميدان البيان والافادة

ولكنا نصدر صحفا اسبوعية لا تستدعي مثل تلك المجهودات وللصحفي في خدمتها اسبوع بلياليه . واذا كنا نريد الاحتراف او التشرف بخدمة الصحافة فقط ولا يهمنا ألحسنا خدمة المواضيع العامة ام لا . فلنعلم ان صحفنا لا تنتشر ولا ترسخ قدمها فتجلب لنا الشرف والمال الا بقدر احساننا في خدمتها

الضعف الصناعي

للصحافة ككل صناعة ذوق خاص لا ارتباط له بمعارف الصحفي البتة فرب قليل علم اقدر على ادارة وتسيير الصحيفة من كثيره . وعدم جريان عمل الصحفي على وفق ذلك الذوق دليل واضح على فقدانه . والناظر في كثير من صحفنا لا يكاد يسلم بوجود اصل هذا الذوق فضلا عن كماله. واليك على ذلك الامثلة الاتية :

(١) سوء التقليد - اقتبسنا من الصحف الاوروبية اسلوب « حوادث ايام الاسبوع » وعوض ان نذكر تحت كل يوم منها ما له به ارتباط حقيقي من الشؤون العامة ولو تجاوزت الفرد في اليوم الواحد . و نهمل اليوم الذي لم نوفق الى حادث هام نسجله فيه - اصبحنا نلفق لتلك الايام حوادث بسيطة وقليلة الاهمية مما يدل على ضعف الاطلاع وكثيرا ما تكون غير مرتبطة تاريخيا بالايام التي نسبت اليها اللهم الا في استحضار الصحفي لها ؛ وربما انتقدنا تخلف الصحيفة عنها في احد الاسابيع ولم ندر ان تركها او ترك بعضها لعدم وجود ما يذكر خير من التلفيق الذي ينبو عنه العقل والطبع . كما لم ندر ان من الممكن تسجيل حوادث متعددة في يوم واحد . والاعجب من هذا ان احدى الصحف ارادت استخدام هذا الاسلوب بوجه آخر اذ خصصت نحوا من ثمن مساحتها لتلاوة حوادث ماضية مسطرة في مواضعها من كتب التاريخ في ظرف اسبوع من القرن الاول او الثاني او الثالث عشر مما لا فائدة منه الا تسويد البياض

ولا انكر ان ذلك الاسلوب الاوروبي قد استعمل احيانا بصورة جميلة جدا

(٢) اعادة النشر - في البلاد الشاسعة الارجاء الكثيرة الصحف والقراء لا بد من ان تتوزع الصحف التي تصدر بها على القراء بحيث تختص كل صحيفة او اكثر بفريق على نسب غير متوازية فيحسن بأربابها نشر المقالات والقرارات الهامة ولو سبق نشرها بصحف زملائهم . اما في بلادنا الصغيرة المساحة القليلة القراء فلا يحسن ذلك بحال ويكون من الغلط اعادة نشر ما سبق نشره باحدى الصحف التونسية برمته اذ قد قرئ بالصحيفة الاولى ولم يبق من فائدة لطبعه ثانية الا اراحة الصحفي من عناء تحرير ما يخلفه او توفير وقت مدير المطبعة الذي تكون حروف ذلك الفصل لا تزال مصففة لديه منذ الطبعة الاولى . وكلا الامرين ليس من خدمة المصلحة العامة في شيء . ولسنا في مقام نشر دين او كتاب منزل لنضحي قسما عظيما من الصحيفة رجاء ان تفيد شخصا نخشى ان لم تبلغه الصحيفة السالفة

(٣) الاستهزاء - سمعنا ان بين الصحف الاوروبية صحفا تمزج الجد بالهزل يسمونها الصحف الفكاهية والمضحكة فاستبحنا الصحيفة الجديدة الحاكية لصوت الشيخ الرزين الحجى ان تعاطى شيئا من المزح والقهقهة واسترسلنا في هذا الباب بلا تروٍّ فاكلنا الاعراض واذنا بالمساوي انتقاما لانفسنا ونحن لا نزال نعتقد اننا نتفكه واننا لم نخرج عن معتاد الصحافة في هذا الشان . وليس ذلك لو تاملنا من الفكاهة في شيء بل هو الاستهزاء الممقوت الذي ينافي الحلم وكمال العقل

لا يحمل الحقد من تعلو به الرتب
ولا ينال العلى من طبعه الغضب

ما ذا يفيد ذلك الاستهزاء سوى تربية الاحقاد وتعليم طرق السباب . وهل يتفق مع تطلبنا لتقرير حرية التفكير والكتابة والنشر والنقد مما هو من اقدس حقوق الانسان

* * *

تلك الغلطات في نظرنا من الاسباب التي حالت لحد الآن دون ان يكون لمحوظات صحافتنا ما تستحقه من الاعتبار والاهتمام . وفي مقدورنا بقليل من العناية ان نتلافى هاتيك الغلطات ونكتب اكثر ما يمكن من الثقة والاحترام

ادارة المصالح الاقتصادية الاهلية

قضي الامر وتشتتت اقسام هذه الادارة بعيد سفر مديرها فوزع موظفوها على الادارات التونسية الاخرى فمنهم من التحقوا بالكتابة العامة حيث يشغلون المناصب الشاغرة او الخطط المحدثة اخيرا ومنهم من ارجعوا الى اداراتهم الاصلية كما بيعت البضائع والآلات العديدة التي جمعت هناك فاغلقت لهذا السبب ابواب المصانع التي كانت تشغلها الادارة الامر الذي تلقاه تجار العاصمة بمزيد الفرح حيث نجوا من مزاحمتها لهم اما العملة الاهليون من رجال ونساء الذين كانوا يعملون بتلك المصانع فانهم اصبحوا بتة بلا شغل وفقدوا بسبب غلقها وسيلة الاسترزاق التي كانوا يتمعشون منها ما عدى معملي الزرابي والشبكة اللذين استثنوهما مما ذكر موقتا ولكن ما سيكون حال معامل الحديد التي انشأت بعاشر .. الاوباش والمكنسين التي كانت ادارة المصالح الاقتصادية تساعدها لحد اليوم ؟ فهل تغلق كغيرها او هل يتركونها تضمحل بسبب فقدان المدد؟ وماذا يكون مصير بستان تبرسق الذي افاد اهالي تلك الجهة عن يعتنون بالاشجار المثمرة فيما يخص الزبر والتلقيح والاعتناء بالعود الرقيق على احسن اسلوب ؟

هذا وقد ذاع الخبر في الحاضرة اخيرا ان مدرستي سيدي الناصر وبول بورد الفلاحيتين الاهليتين ستلحقان عما قريب بادارة الفلاحة فكان لهذا النبأ الذي لم يتحقق بعد تاثير عظيم على الاهالي المسلمين الذين لا زالوا يتذكرون ازدراء هذه الادارة مبدئيا بمصالح التونسيين الفلاحية من تاريخ انتصاب الحماية الى يوم اسس مسيو الابيت ادارة المصالح الاقتصادية الاهلية ولا غرابة في هذا التاثير لان الاهالي يعدون كل عمل من هذا القبيل حجة قطعية على نية الحكومة بالقضاء على النهضة الفلاحية التي ظهرت منذ ١٠ اعوام وتضحيتها القائدة الاستعمار الفرنساوي وما دامت ادارة الفلاحة معرضة على تشريك الاهالي في شراء الاراضي المعدة للاستعمار وبيعها لمن كانوا قادرين على استثمارها بالاساليب العصرية فانهم لا يستثقون بها ابدا

على ان مسيو بيو الذي اشتهر بيننا بالحنكة والخبرة السياسية لا يرضى باهمال مشروع احياء الزراعة الاهلية الذي تولته بنجاح ادارة المصالح الاقتصادية تحت اشرافه الخاص اذ يكفي لذلك ان يخصصوا للمدرستين المذكورتين الاعتمادات اللازمة و يشكلوا لجنة التحسين التي جاء بها الامر الصادر في ١٦ ماي ١٩١٣ ونحن على يقين من ان جميع مسلمي الايالة الذين يقدرون مواهب مسيو بيو العالية حق قدرها يرجون من صميم افئدتهم ابقاء هاتين المدرستين تحت نظر ادارة الحكومة التونسية ويعدون له هذا الصنيع من اجل المزايا وابقاها في القلوب

الى متى الخلف بين القول العمل

لست ادري ولا احد من الناس يدري متى تنصفنا الحكومة من نفسها وتعطينا حقنا الذي طالبها به وتفي لنا بما تعدنا وتمنينا على لسان عمدها واكابر موظفيها في كل وقت وحين فتساوي ما بين المستخدمين بها من التونسيين والفرنساويين في سائر الامور المادية والمعنوية

وانما اخصص بالذكر التساوي من مجموع الحقوق والمواعيد وان كنا لسنا بصدد مسالة تساو او عدمه بل بازاء مسالة الخلاف والعد لكن التفوق والتمييز يوجد في طي كل مسالة وفي غضون كل مشروع ولذا لا تسال التونسي عن شيء او لا يشتكي هو من شيء الا ويكون فاتحة كلامه التذمر والتالم من عدم المساواة واصح دليل على صحة هذا القول تسطيرنا لهذه المقدمة ونحن لا نريد الكتابة في موضوعها وانما نريد الكتابة في مسالة نواب وكيل الحق العام بالمجالس الاقاقية فساقتنا البواعث لافتتاح مقالنا هذا بهذه المقدمة على حد قول الشاعر

« قلت اطبخوا لي جبة وقميصا »

والآن فلنرجع لمسالتنا الاولى فنقول قدمت الحكومة في جلسة مقرراتها لجلسة الجمعية الشورية الاخيرة قرارا في احداث هذه الخطة وعينت فيه مرتبا ابتدائيا لصاحبها قدره ستة آلاف فرنك في السنة وهو لعمري اقل ما يعطى لموظف يشغل منصبا ساميا في العدلية ويقوم باعباء خطة معتبرة اعتبارا زائدا في نظر العموم وكيف لا تكون كذلك وهذا الموظف هو النائب عن الهيئة الاجتماعية لدى المحاكم الجنائية والجناحية وهو الوكيل المفوض عنها في حراسة ما يؤول لامنها والساهر على حفظ اعراضها ودمائها واموالها فكان الواجب على الحكومة ان تعطيه ما يستحق من الاجر وترفعه للمنزلة التي تليق باعتبار خطته حتى يكون بترفيع مقامه لا ينظر اليه الا بعين الاجلال والاحترام وباعطائه ما يستحق لا تحدثه نفسه بخيانة الامانة التي انيطت بعهدته فلا تمتد يده لاخذ الرشوة والانحراف عن جادة العدالة فيصبح خصما للامة بعد ما كان وكيلا عنها وجانيا على الهيئة الاجتماعية بعد ان كان حارس حقوقها وامين مصالحها

لكن الحكومة لم تفعل شيئا من واجبها المذكور والناظر في اعمالها في هذا المشروع الجليل يداخله الريب فيظن فيها انها تريد الوصول بنا لتلك الحالة السيئة من الفساد والاختلال فيتسنى لها بذلك يوما ما ان تقول « لا كفاءة في التونسيين توصلهم لنيل المراتب العالية في دوائر الحكومة التي يجب قصرها على الفرنساويين خاصة » ويستدل على هذا الظن بامور ربما تستنتج صحة ظنه منها تسمية هؤلاء الموظفين مكلفين بنيابة الحق العام لا نوابا عنه طبق ما قدمته للجمعية الشورية بالرغم عن الامتحان الذي اجرته لهم لنيل هذه الخطة وخرجوا منه بفوز عظيم

ومنها التقتير عليهم في المرتب والمصاريف حيث خصصت لهم من المرتب الذي عينته لهم بالمشروع الربع فصار القدر المعين الآن اربعة آلاف وخمسمائة فرنك في السنة وهو كما لا يخفى قدر لا يفي في هذه الاوقات الصعبة للقيام بشؤون رجل ذي حيثية واعتبار بعيد السكنى عن موطنه واهله وعينت لهم مصاريف النقلة ان دعتهم الخدمة اليها في الدرجة الثالثة في الوقت الذي نراها فيه تمنح لاقل موظف فرنساوي يذهب في مامورية كهذا المتوظف الاهلي النقلة في الدرجة الاولى فما ذا يكون اعتبار هذا المتوظف في نظر العموم اذا دعته نازلة للسفر لناحية من دوائر مركز وظيفته وذهب بصحبته وكيل المتهم او غيره ممن لهم تعلق بالنازلة وامتطى هؤلاء الدرجة الاولى من الرتل وركب هذا المتوظف المسيطر على النازلة الدرجة الثالثة التي عينتها الحكومة لركوبه الى غير ذلك من المظاهر التي ينبغي على كل متوظف سام ان يظهر فيها بالحالة اللائقة به

ولا اخال الحكومة تجهل هذا كله وانما الامر خفي علينا كنهه ولم يبن لنا سره فلعلت في المسالة ما فعلت وقصصناه هنا ولا شك في ان القارئ يتساءل كما تساءلنا « متى تنصفنا الحكومة من نفسها وتعطينا حقنا »

الصحافة الشرقية

حرب الاناضول

اقتراحات كرزون للصلح -
تراقية ستكون العقدة -
التهم التي تتهم بها انكلترا -
سبيلها الى نفي تلك التهم -

أصبح الآن معلوما راي الحكومة الانجليزية في حل المشكلة السياسية في الاناضول . فقد جهر اللورد كرزون بالاقتراح الذي تراه حكومته . والناقد البصير الجلي الذهن يرى ان هذا الاقتراح بعيد عن الميثاق الوطني الذي قرره الاتراك فليس في وسعهم الرضى به .

مؤدى اقتراح كرزون ان يخرج الجيش اليوناني من ازمير والاناضول ولكن ان توضع ولاية ازمير وما يليها في الشاطئ تحت ادارة دولية بالفعل وعثمانية بالاسم وان تستمد الاقليات اليونانية المنتشرة في شاطئ الاناضول حماية ورعاية من تلك الادارة الدولية . وغني عن البيان ان هذه الادارة الدولية انما هي في الحقيقة بمنزلة سلخ ازمير وما يليها من جسم الاناضول ولا ندري كيف قام في ذهن اللورد كرزون ان في استطاعة ساسة انقرة ان يرضوا بهذا السلخ بعد ما قرره المجمع الوطني من شروط الصلح . ولكن يظهر ان الاقتراح الاول لا يمكن ان يكون اكثر من هذا الاقتراح مراعاة لخاطر اليونان العزيزة . . .

وقد يكون لساسة الانجليز عذر وهو ان هذا الاقتراح الذي يقدمونه الآن قد رضي به وفد الآستانة الذي اوفد لعقد الصلح وطلبه الوفد يومئذ من كليمانسوا بلسان السائل المرتجي فرده كليمانسوا ردا خشنا كعادته حين يريد ان يكون خشنا فعاد الوفد ادراجه من باريز لا يلوي على شيء ولا يعلم ما يقول وما يفعل . اما اليوم فحكومات الحلفاء هي التي تجيء بهذا الاقتراح وتعرضه على انقرة . وفي ذلك ما فيه من الدلالة على مسافة الطريق التي قطعتها انقرة منذ تعيين الوفد التركي وسفره من الآستانة الى اليوم . ولكن مصطفى كمال لا يرضى مداخلة اجنبية في الاناضول باي شكل كانت المداخلة فهو ينكر الادارة الدولية .

ثم انه اذا كانت مشكلة ازمير والاناضول ستحل « بالادارة الدولية » كما تريد اليونان

ويجاريها اللورد كرزون في هذه الارادة فباي شيء تحل مشكلة تراقيا وادرنه ؟ اذن يكون في نفس السياسة اليونانية والسياسة الانجليزية اليونانية ان تبقى تلك الجهات في ايدي اليونانيين فلا تعاد الى تركيا بل ولا يؤذن بوضعها تحت ادارة دولية كما يراد بازمير . وهنا موضع للخلاف كبير ، والذي يجعل لهذا الخلاف اهمية خاصة ان هناك اقوالا مختلفة عن اتفاقات سرية بين اليونان والحكومة الانجليزية وان لانجلتيرا مرامي بعيدة في مسألة تراقيا

وقد قالت المجلة البرلمانية في كلامها عن مسألة تراقية « ان للورد كرزون غرضا وهو محو اثر هزيمة اليونان رغبة في ان يعود الى معاهدة سيفر التي يريد انفاذها ارادة قطعية . ذلك لانه لا يهم اللورد كرزون ان ينتصر اليونان في الاناضول او لا ينتصروا فان انجلترا ليس لها الا الاحتقار للجنود المأجورين وانما يهم اللورد كرزون ان يبقى اليونان في تراقيا حيث يريدون ان يحلوا محلهم يوما من الايام »

فالذين يرون هذا الراي يبنون رائهم على رغبة انجلترا في وضع يدها على الآستانة والبوغازين لكي تحل من العالم الاسلامي محل المركز . وهم يضمون الى ذلك مسألة الخلافة التي كثر كلام الصحف الفرنساوية عن سعي انجليرا في ما مضى الى نقلها الى الحجاز حتى ان هافاس نفسه نقل امس اشارة صريحة اليها . فاصحاب هذا الراي يقولون ان انجليرا لا يمكنها ان تتساهل في شان تراقية فلا ترضى ان تعود الى تركيا ولا ترضى انشاء ادارة دولية فيها لانها اي انجلترا تبتغي يوما ما ان تحل محل اليونان فيها اي ان تستخدم اليونان كوسيلة في يدها الى التغلغل في تركيا ثانية والاستيلاء على الآستانة والبوغازين في فرصة اخرى اذا كانت الفرصة الحاضرة لا تؤدي الى هذا الغرض . واذا خرجت تراقية من يد اليونان بانضمامها الى تركيا او باقامة ادارة دولية فيها يتعذر في المستقبل تنفيذ الخطة المذكورة آنفا

قالت المجلة البرلمانية : وسواء كانت هذه خطة انجلترا ام لم تكن فالتهم استفاضت والاشاعات كثرت فاصبح من المستحيل ان يصدق المسلمون التابعون لها في الهند وغيرها بانها لا تنوي تلك النيات السود للحكومة التركية ان لم تقم الدليل القطعي على براءتها من تلك التهم وهو ان تعترف بوجود تركيا مستقلة استقلالا تاما وتعيد اليها الاراضي التركية الخاصة بها كالاناضول وازمير وتراقية والاستانة وتحايا [illegible] البوغازين كما كانت فيما مضى من غير اعتداء على سلطاتها الداخلية

وقد قالت المجلة التي نقلنا عنها هذا الراي انها تعد نفسها صديقة لانجلترا الاخ[illegible] ولذلك تشير عليها با[illegible] لان السياسة التي جرت عليها انجلترا في مسألة تركيا ستجر على جميع الامم الاروبية الضرر وفي مقدماتها انجلترا نفسها

المسالة النسائية

المرأة والاداب

تشعر المرأة بعد اتقان لغتها بضرورة جديدة وهي الاطلاع على ما بتلك اللغة من الكتب

ويجب على الانسان ان ينتقي لها الاحسن من الآداب مما يوافق ذوقها ويرمي الى تنمية معارفها بالتربية وتدبير المنزل

ومن جهة اخرى يكون لها ادب خاص بها يتباين عن ادب الرجال لتباين الوظائف بين الجنسين

واول عمل الناقد ان يفتش في كتب امته هل فيها ما يصلح بالمراة حتى تفي بحاجتها ولا يبقى خلل مضر جدا

ولنفرق ها هنا بين المؤلفات العلمية والمؤلفات الادبية

فالعلمية بالنسبة للمراة هي كتب تدبير المنزل والاقتصاد والتربية بصفة عامة

وينبغي للعاقل ان لا يدع اوقات فراغ لها لا تشتغل بها فذلك ما يحدو بها الى القلق وانخدار قوة العمل الامر الذي يؤول بها الى الكسل والتقاعس وهو مرض اجتماعي فيه من الضرر ما لا يخفى على بصير

ولاتقاء ذلك المرض وجب علينا ان نفتش عن امور صالحة مفيدة للمراة في اوقات فراغها

على انه من جهة اخرى لا ينبغي انهاك قواها بالاعمال الشاقة وليجعلها الانسان وسطا بين الاعمال الفكرية والمادية

وبعد ان تدرس الفتاة العلوم السالفة الذكر بالمدرسة فمن الصالح ان تطالع بحسب جهدها واتساع نطاق فكرها كتب التاريخ لما فيها من العبرة والموعظة لما يعينها متى صارت اما على اداء وظائفها التهذيبية ويقوي ملكتها من هاته الجهة

ثم لنتخصص من التاريخ العام تاريخ تونس حتى تطلع على الاثار القومية وتعلم ما كان لسالف اجدادها من النسوة من العمل المبرور فيقوى ذلك حماسها وتعزم على تربية اولادها تربية قومية الامر الذي نطلبه ولم نجد اليه من سبيل

وكل ذلك يرقي فكر المراة ويسمو بنفسها الى الاحساسات العالية والشعور الشريف

اما الادب بالمعنى الخاص من شعر ونثر فهو من الفائدة بمكان لما يحتويه من التهذيب النفساني والحث على الفضيلة ونبذ الرذيلة وهو غاية ما يطلب من المراة

وبعد هذا لا اخال انسانا مهما كان التعنت فيه سجية لا يرى بام مقلتيه الفوائد التي تنجر للنسوة من التعليم الصحيح

اما الذي حدى ببعض القوم لانتقاد هو فساده في الحالة الراهنة ببرنامجه الموجود اليوم

ثم لنرفع ونقل ان المقصود بالشعر ههنا انما هو الشعر الاجتماعي الذي يمثل حالة الامة فينتقد عيوبها فيجتنبها الانسان بما يخالفه ذلك النقد من الاثر في نفسه

ولعمر الحقيقة ان هذا النوع من الشعر نادر الوجود ببلادنا والشعراء من هذا القبيل كادوا ان يفقدوا فينا

فالواجب الواجب على شعرائنا ان يبادروا للنسج على منوال الشعر الاجتماعي حتى ياتوا بالفائدة المطلوبة

اما لو اقتصروا على المديح والرثاء فان ذلك لا يفيد امتنا في حالتها الراهنة

ولا اقصد بالنثر الروايات المضرة بل المقصود منه الكتب المهذبة للاخلاق الحاثة على الاعمال المبرورة واجتناب الرذائل اينما وجدت

فلو توفقنا لتعليم المرأة لغة ابائنا واجدادنا لتوفقت هي من جهتها لتحسين حالها ومعرفة وظيفتها احسن معرفة ومطالعة الكتب التي تعين على ذلك

اما الآن والحبل متروك على الغارب فلا امل من تهذيب النسوة بالمطالعة (ولا سبيل آخر سواها) ولا عجب حينئذ ان راينا ابناءنا على حالة من عدم التربية تسيء العدو قبل الصديق ولا رجاء في تحسين حالتنا الاجتماعية قبل تحسين حالة المرأة التي هي المهذبة للاطفال

✿ ✿ ✿

ومن اطلع على كتب تاريخ الادب الغربي يجد فيها من المصنفات في شأن تعليم النسوة العدد الكثير

وبما ان المرأة هي اعلم الناس باساليب التربية فتكون المجيدة اذا طرقت الموضوع كتابة ولذا ترى غير واحدة من الاديبات طرقت هذا الموضوع واعطته حقه من الاتقان

وهذه « مدام دي منتنون » حفيدة الكاتب الفرنسوي ، اغريباد دبينيي انشات رسائل في شان التربية فكانت من احسن ما كتب ولو جهلت تلك السيدة الكتابة لم تخط لابناء جنسيتها ولو حرفا واحدا

✿ ✿ ✿

والتساؤل الآن هو متى ننتبه من غفلتنا ونعلم بناتنا لغة اجدادنا فعسى ان تنبغ من بينهن واحدة او غير واحدة تطرق المواضيع النسائية حتى يكون لنا ادب نسائي نفاخر به المشرق والمغرب

عثمان الكعاك